ومما يستلفت النظر أخيراً في اختيار ابن الأنباري ألفاظ كتابه، أن كثيراً من الألفاظ التي جمعها ابن الأنباري باعتبارها أمثلةً على ظاهرة التضاد، كانت لفظين من مادة واحدة، يستعمل كل منها بمعنى مختلف عن الآخر كصنيعه في التسوية بين قسط وأقسط والمستخفي والمتخفي والسارب والمنسرب، وعده هذه الألفاظ من التضاد في اللفظ الواحد[1].

وهذه الألفاظ لا يمكن اعتبارها جزءاً من ظاهرة التضاد في اللفظ، اللهم إلا أن يكون المعنيُّ بالتضاد هو تعدد الدلالة في الجذر وليس في المشتقات، إذ لا يعتبر من الأضداد إلا «اللفظ الواحد» عندما يستعمل في معان متضادة، أما أن يكون «لفظان» «بمعنيين» فهذا هو الأصل في اللغة الإنسانية، التي هيَّ رموز مختلفة تدل على معان مختلفة، وهي نفسها الفكرة التي كانت منشأ الخلاف حول وجود ظاهرة الاشتراكً أصلاً.

وابن الأنباري، رغم جمعه مثل هذه الألفاظ، فإنه يبدو كمن تنبه فجأة إليها، فذكرها قائلاً: [2].

«وإنما يكون الحرف من الأضداد، إذا وقع على معنيين متضادين ولفظه واحد في البابين، فإذا اختلف اللفظان بطُل أن يكون من الأضداد».

وكرر ذكر ذلك في عدة مواضع تالية.

وقد اتبع ابن الأنباري في عرض معاني الألفاظ منهجًا ثابتًا واضحًا، هو ذكر معانيها التي ذكرها العلماء الذين جمعوا قبله.

وقد اعتد كثيراً بأثر السياق في تحديد الدلالة، إذ جاء كثير من أمثلته للتضاد في الألفاظ مبرزًا فيه المعنى بوضع اللفظ في سياقات مختلفة بحيث يختلف معناه، في كلٍّ منها، ثم ذكْر عدد من الشواهد من لغة العرب على استعمال اللفظ بمعناه وأحيانًا كانً يكتفي بالاستشهاد للمعنى الأقل شيوعًا، كما كان يعارض آراء اللغويين بعضها ببعض، وكثيراً ما استدل بالسياق وميَّز بين اختلافات المعاني في السياقات المتباينة، ونادراً ما كان يعتمد في رفضه الرأي أو قبوله إياه على قواعد لغوية نظرية، كالقاعدة التي ذكرناها آنفًا وهي التي انتقد بها عدداً كبيراً من أضداد قطرب، بل اكتفى في أكثر المواضع، بذكر رأيه بعد عرض آراء الآخرين.

---

(١) الأضداد: ص٥٨ و ٧٦ وغيرها.

(٢) الأضداد: ص٣٦٦.